



## روسيا : بين صفاقة التهديدات النووية ومحدودية الإمكانيات التقليدية

14 ديسمبر 2016



نشر معهد دراسات الحرب في 30 نوفمبر 2016؛ بحثاً اشارت فيه الكاتبة كاثرين وينرغر إلى أنه في الوقت الذي يُبقي فيه بوتين انتباه العالم مشدوداً نحو سوريا؛ فإنه يقوم بزيادة الانتشار العسكري والسياسي في أرجاء القارة الأوروبية والشرق الأوسط وآسيا، متنبياً إستراتيجيته كونية يريد من خلالها خلق انطباع مفاده أن التحدي الأمريكي للتوسع الروسي سيتم مواجهته برد فعل عسكري تقليدي أو ربما نووي. ويريد بوتين من ذلك أن يضيق الخيار على الإدارة الأمريكية القادمة ويضعها أمام «معضلة زائفة» تقوم على خيارين: إما أن تتشارك الولايات المتحدة مع روسيا وتمنحها الحصانة وتطلق يدها، وإما أن تواجه خيار الحرب معها.

وأكدت الباحثة أن بوتين لم يغير سلوكه بعد الانتخابات الأمريكية، فعلى الرغم من لهجة ترامب التصالحية، استمر بوتين بنشر قواته، وزاد من حدة استخدام اللغة العدائية، كما أعلنت حكومته عن انتشارات جديدة وهائلة لأحدث منظومات دفاعاتها الجوية في سوريا بعد يوم واحد من مكالمة هاتفية أجراها مع ترامب، الذي عبر عن أمله بقيام علاقات قوية وممتينة مع موسكو، في حين أراد بوتين التأكيد على أنه يتوجب على الإدارة الأمريكية أن تتفاوض وفقاً للشروط التي تملئها روسيا.

في هذه الأثناء يعمل الرئيس الروسي على تعزيز الحضور العسكري لبلاده في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، ويرغب في إلزام الإدارة الأمريكية القادمة بالأمر الواقع الذي فرضه الروس على حساب المصالح الأمريكية، مما يمكنه من حط النفوذ الأمريكي عالمياً حتى قبل أن يتسلم ترامب منصبه، ويستخدم بوتين عملياته العسكرية في سوريا ذريعة للقيام بنشر مكثف للقوى الجوية ومنظومات الدفاع الجوي والقوات البحرية في منطقة الشرق الأوسط، كما أنه استخدم هذه القوات للحد من إمكانية الولايات المتحدة القيام بالعمليات العسكرية شرقي البحر المتوسط.

وتشير الدراسة إلى أن روسيا مستمرة في بناء شبكة منظومات دفاعها الجو، حيث نشرت سبع منظومات «إس-300» جديدة على طول الساحل السوري في 15 نوفمبر الماضي، كما نشرت في الوقت نفسه قواتها البحرية في المنطقة، وأرسلت حاملة الطائرات الوحيدة لديها «الأميرال كوزينتسوف» والتي صاحب نشرها الكثير من الجلبة في المنطقة؛ إذ إن إرسال الحاملة بحد ذاته لا يمثل إضافة مهمة للقدرات العسكرية الروسية على مسرح العمليات في سوريا، وكل ما في الأمر أنه قد جرى استخدامها كدعاية إعلامية لقدرات الألة العسكرية الروسية، حيث رافقت حاملة الطائرات فرقاطات متطورة لتعزيز الحضور الروسي، ولتحدي قوات حلف شمال الأطلسي «ناتو»، والحط من هيبة القوات الأمريكية في البحر المتوسط.

وتضمن الانتشار العسكري الروسي في السواحل السورية: الطرادين «بايتور فيلايكي» و«غريغورفيتش»، بالإضافة إلى ثلاث غواصات، وسفن تحمل منصات إطلاق صواريخ «كروز-كليب»، وغيرها من القدرات الصاروخية التي أمنت للروس تفوقاً في منظومات الدفاع الجوي ومنظومات الصواريخ المضادة للسفن، ومنحتها القدرة على جعل سوريا وغيرها من سواحل شرقي المتوسط منطقة مغلقة أمام العمليات الأمريكية، مما يفرض على المقاتلات الأمريكية إما أن تتعاون وفقاً لشروط بوتين أو أن تتجاوز بمواجهة خطرة مع الآلة الحربية الروسية.

ورأت الباحثة أن تعطيل قدرة الولايات المتحدة على شن العمليات العسكرية في المنطقة هو الهدف الرئيس من وراء الانتشار الروسي في سوريا، إذ إن تنظيمي «داعش» والقاعدة، وغيرها من فصائل المعارضة ليس لديها قوة بحرية أو جوية، ونظراً لأن بوتين يقاوم إلى جانب الإيرانيين نيابة عن الأسد فإن طيران النظام السوري يعتبر حليفاً ولا يشكل أي تهديد للقوات الروسية،

ويمكن القول أن جميع هذه المضادات الجوية والبحرية المتطورة التي تجلبها روسيا لا يمكن أن تكون موجهة إلا ضد القوات الأمريكية أو حلف شمال الأطلسي أو إسرائيل، خاصة وأن الكرملين قد صرح في وقت سابق أن الهدف من نشر تلك المنظومات هو «الردع»، وذلك بالتزامن مع زيادة وتيرة الانتشار العسكري في منطقة البلطيق؛ مؤكداً في ذلك على الحضور الروسي في تلك البقعة الإستراتيجية ومعبراً عن نيته الاستمرار في تحدي الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، حيث أعلنت موسكو في 21 نوفمبر 2016 أنها ستنتشر صواريخ «إسكندر-إم» البالستية الإستراتيجية ومنظومة «إس-400» في قاعدة «كالينينغراد»، بالإضافة إلى صواريخ «باستيون-بي» المضادة للسفن التي تتمتع بإمكانات هجومية برية عالية.

وتأتي الانتشارات الروسية الجديدة في أعقاب عملية صيانة قامت بها القوات الروسية في يونيو 2016 لسفن أسطول بحر البلطيق، فضلاً عن الجهود التي بذلتها لتزويد هذا الأسطول بطرادات متطورة، وغيرها من التجهيزات التي يرغب بوتين من خلالها استغلال القيمة الرمزية لهذا الانتشار بهدف الحصول على المزيد من المكاسب الإستراتيجية، فنشر منظومة «إسكندر» والتي تستطيع إطلاق صواريخ تحمل رؤوساً نووية أو تقليدية يهدف إلى استعراض قدرات روسيا على توجيه ضربات عملياتية أو تكتيكية لأوروبا دون الحاجة لاستخدام صواريخها البالستية العابرة للقارات، ودون الحاجة إلى إطلاق صواريخ بالستية من على متن الغواصات، ودون الحاجة كذلك لاستخدام قاذفاتها المسيرة بشرياً مما قد يعرضها لمخاطر الاستهداف من قبل الدفاعات الجوية لحلف «ناتو»، ولا شك في أن تجديد أسطول البلطيق يشير إلى أن رغبة روسيا في ترهيب دول البلطيق وبولندا، وذلك رداً على إرسال حلف «ناتو» ألوية متعددة الجنسيات لدعم هذه الدول، ويرغب بوتين من خلال ذلك بإجبار الولايات المتحدة على التخلي عن نفوذها في أوروبا الشرقية وإفراح المجال لإحلال النفوذ العسكري والسياسي الروسي مكانه.

في هذه الأثناء؛ يراقب بوتين ردة فعل الولايات المتحدة وحلفائها على ما يقوم به من انتشارات عسكرية في الشرق الأوسط وأوروبا، وتعمل حكومته على تقييم ردود الفعل بغية العمل على زيادة الحضور العسكري الروسي في آسيا، حيث انخرطت روسيا في عملية انتشار عالية المستوى في جزر كوريل المتنازع عليها مع اليابان، وأعلنت المؤسسة العسكرية الروسية نيتها إنشاء بنى تحتية جديدة في الجزيرة، بما في ذلك بناء قاعدة جديدة مطلة على المحيط الهادي.

كما قامت القوات الروسية مؤخراً بنشر منظومات «بال» و«باستيون-بي» المضادة للسفن، ويبدو أن الانتشار الروسي في الشرق الأقصى سيسير وفق خطة تشغيلية مألوفة، إذ إن روسيا نشرت مسبقاً منظومة «إس-400» في شبه جزيرة «كامجتكا»، كما نشرت منظومة الدفاع الجوي قصيرة المدى «تور-إم 2 يو» في جزر كوريل، وفي شهر يوليو 2016 زودت روسيا قواتها المسلحة في إقليم بريمرسكي بمنظومة «إسكندر-إم» وأجرت مناورات عسكرية في 19 نوفمبر الماضي، ومع الأخذ في الاعتبار إمكانية استخدام أنظمة الدفاع الجوي لحماية الأجواء الروسية في الشرق الأقصى؛ إلا أن نشر منظومة «إسكندر» توحى بوجود نوايا تصعيد نووي، حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية إنشاء فرقة برية جديدة في الشرق الأقصى، ونيتها نشر المزيد من قواتها في جزر كوريل المتنازع عليها مع اليابان، فضلاً عن قيام قاذفاتها الثقيلة بدوريات في منطقة المحيط الهادي.

وتوقعت الباحثة أن تزداد عدائية بوتين في منطقة المحيط الهادي، في حال عدم التصدي للمخاطر التي يمثلها انتشار قواته في مناطق أخرى من العالم، وقد يلجأ إلى التهديد باستخدام السلاح النووي لاجبار الغرب على الإذعان له، أو حتى على قبول الشراكة، خاصة وأن الإعلام الروسي والمسؤولين الروس لا ينفكون عن التحدث عن تجدد الحرب الباردة ضمن محاولاتهم لإبراز الإمكانيات الروسية، فضلاً عن التلويح برغبة روسيا في الانسحاب من معاهدة تفكيك البلوتونيوم المستخدم

في تصنيع الأسلحة النووية الموقعة بينها وبين الولايات المتحدة، وكان الإعلام الروسي قد أطلق حملة دعائية ممنهجة لتصعيد التوتر النووي بما في ذلك الحديث عن إجراء تدريبات تشمل كافة روسيا تحسباً لأي هجوم نووي، إضافة للترويج لمنظومة الصواريخ الباليستية الجديدة العابرة للقارات «سارمات» (والتي تعرف لدى حلف «ناتو» باسم «إبليس 2») وصواريخ «بولافا» الباليستية التي تطلق من على متن الغواصات، والتي رغب بوتين من خلالها الإيحاء بجهوزية بلاده لخوض غمار حرب نووية، بهدف زيادة مخاوف واشنطن والحصول من خلال ذلك على تنازلات عسكرية، عززها باتفاقيات تعاون وشراكة مع حكومات وأحزاب أجنبية تهدف إلى شق صف التحالف الأمريكي ودعم الحكومات التي تقف في وجه المصالح الأمريكية والحد من قدرات قواتها على الحركة في الشرق الأوسط.

وحذرت الكاتبة من أن تجد واشنطن نفسها في موقف الاختيار بين التعاون مع روسيا على حساب مصالحها، وبين احتمال نشوب حرب شاملة، إذ إن الفارق في القدرات العسكرية بين البلدين يرجح بصورة واضحة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، في حين يعتمد نجاح بوتين على زيادة مبيعات الأسلحة الروسية وعلى إظهار استعدادها للتورط في النزعات العسكرية، على الرغم من محدودية الإمكانيات الروسية، إذ إن الانخراط الروسي في كل من أوكرانيا وسوريا قد كشف عن فجوات كبيرة في قدرات القوات الروسية ومن ذلك اعتمادها المفرط على قوات النخبة، فضلاً عن أزمة الاقتصاد الروسي التي يتوقع أن تتفاقم مفسحة المجال للولايات المتحدة وحلفائها للانخراط في الصراع، مستفيدة من إمكانياتها العسكرية والدبلوماسية المتفوقة، وقدرتها على مواجهة القوات الروسية، إذ إن بوتين أظهر جبروته ضد كيانات ضعيفة عسكرياً ووظف عنصر المفاجأة لضم القرم، ولا يعني ذلك أنه يمتلك قدرات ساحقة، بل جاء التفوق الروسي في أوكرانيا على خلفية الوجود المسبق للقوات الروسية الخاصة وتحركها قبل أن تتمكن القوات الأوكرانية أو القوات الدولية من التصرف سياسياً أو عسكرياً، مع التأكيد على أن قوات النخبة الروسية التي تضم وحدات «سبيتسنار» والقوات المحمولة جواً هي قوات فعالة إلا أنها محدودة العدد، ولا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق نصر عسكري، وتعطينا حالة الجمود الراهنة بجبهات القتال في شرق أوكرانيا بين القوات التي تقاتل بالوكالة عن روسيا والقوات الأوكرانية في منطقة دونباس مثلاً عن الطريقة التي يعمل بها بوتين، والتي يلجأ فيها إلى التصعيد العسكري ومن ثم الاكتفاء بالتهديد باستخدام القوة لتعزيز موقفه على طاولة المفاوضات بدلاً من اللجوء إلى التصعيد أو محاولة خوض حرب شاملة، ولا شك في أن قيام الولايات وحلفائها بنشر المزيد من شبكات الأفخاخ والإنذار والألغام سيمنع القوات الخاصة الروسية من تحقيق نصر سريع وحاسم وسينزع من بوتين أحد أهم عوامل القوة التي يمتلكها.

واعترفت الدراسة الحالة السورية واحدة من الأمثلة الحديثة لحملات التدخل العسكري الروسي الطويلة المدى، والتي ظهر من خلالها تطور الآلة العسكرية الروسية وبنفس الوقت محدوديتها في مجالات التقنية العسكرية والتحكم والسيطرة، فضلاً عن ضعف تنسيق عملياتها الجوية، فقد استغل بوتين التدخل في سوريا لإظهار القدرات الروسية المعززة باستخدام صواريخ «كاليب» بعيدة المدى وإظهار مدى جودة التنسيق بين القوات الروسية وقوات النظام السوري، لكن القوات الروسية اعتمدت على معدات قديمة وتقنيات محدودة النجاح -رغم انتقاء القوات الروسية أفضل ما لديها لاستعراض قدراتها- بدلاً من استخدام الذخيرة الموجهة لا زالت الطائرات الروسية تلقي قنابل عشوائية على مناطق الشمال السوري، في حين ظهرت عيوب فنية خطيرة لدى حاملة الطائرات الروسية الوحيدة «كوزنيتسوف»، وظهر من خلال تحطم طائرة «ميخ-29» محدودة

قدرة موسكو على صيانة سفنها، وضعف قدراتها في مجال تشغيل العمليات الجوية من على متن الأسطول الروسي، ويجدر التنبيه إلى أن غالبية القوات الروسية ليست مجهزة ومحدثة كالقوات الموجودة في سوريا، فقد أدى خفض الميزانية إلى إرباك خطط المشتريات وتأخير العمليات المؤجلة أصلاً لتحديث المؤسسة العسكرية الروسية.

إن قيام بوتين بإنشاء مناطق محمية أو مغلقة في وجهة القوى الأخرى في أرجاء أوروبا والشرق الأوسط يجعل من الانخراط الأمريكي أكثر صعوبة و أكثر كلفة، إلا أن الأمر ليس مستحيلاً فالمنظومتان «إس-300» و«إس-400» هي منظومات متنقلة يتم تعزيزها بمنظومات دفاع جوي قصيرة المدى لتغطية أي اشتباك مفترض، ومن الممكن للقوات الأمريكية اختراق المناطق المحمية التي تفرضها منظومات الدفاع الجوي الروسية، كما أنها تستطيع التشويش على المنظومات الروسية وتعطيل قدرتها على الإطلاق، وإتباع ذلك بهجمات عنيفة من طائرات الشبح، إلا أن نشر واستخدام المعدات الأمريكية هو أمر مكلف ويتطلب تخطيطاً مكثفاً وإرادة سياسية لمتابعة العمليات، وهذا هو ما يعول عليه بوتين في نشر منظوماته الصاروخية، إذ إنه يثق أن واشنطن ستدعن له بدلاً من تنفيذ كل هذه العمليات المعقدة.

ولا شك في أن فشل الاقتصاد الروسي سيسهم في مفاقمة المشاكل المستمرة التي تُضعف المؤسسة العسكرية الروسية، ويعطل من قدرة بوتين على تقديم القوى التقليدية الروسية بمظهر القادر على فرض التهديد على الأعداء والخصوم، فقد حاول بوتين إجراء إصلاحات عسكرية واسعة النطاق بعد الحرب الروسية الجورجية في 2008؛ إلا أن هذه الإصلاحات تعطلت لأسباب مالية ومؤسسية، ولا تزال القوات المسلحة الروسية تعاني من نقص خطير بالقوى البشرية، وتمر بمشاكل تنظيمية، ومن المستبعد أن يتحقق الوعد الذي قطعه بوتين منذ أمد بعيد بتحويل المؤسسة العسكرية الروسية إلى مؤسسة من المتطوعين المحترفين في الوقت القريب، خاصة وأن تخفيض ميزانية الدفاع قد عطل إمكانيات تقديم حوافز مغرية للتعاقد مع الجنود، كما أن تقليص الميزانية سيفرض على بوتين إعادة برمجة الأولويات للقطاعات التي يرغب في توسيعها وتحديثها... إن كان ذلك ممكناً بالفعل، فقد أجلت روسيا أو بدلت العديد من خططها للتطوير خلال الفترة 2011-2020، وعلى الرغم من اعتبار الإنفاق الدفاعي أولوية ضمن ميزانية عام 2017 إلا أنه قد تم اتخاذ قرار آخر بتقليص الإنفاق، وتؤكد ضغوطات بوتين على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لرفع العقوبات الاقتصادية على بلاده مدى تأثير هذه العقوبات في الحد من التوسع العسكري الروسي، فما تواجهه موسكو من عثرات تعيق تطور السلاح التقليدي، يدفع بوتين لاعتماد خطاب «منتفخ» يهدد فيه باستخدام السلاح النووي، ويعرض من خلاله الترسانة النووية الروسية، في حين يبقي المسؤولون الروس تصريحاتهم مبهمه بشأن التغير الذي طرأ على العقيدة النووية الروسية، مقابل الإكثار من الحديث عن إجراء تجارب للقوات النووية الاستراتيجية.

في هذه الأثناء تجري موسكو تجارب واختبارات على منظوماتها الصاروخية القادرة على حمل السلاح النووي، وذلك لردع الأسلحة القتالية التقليدية التي بإمكانها التغلب على القوات الروسية الأضعف في هذا المضمار، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تمتلك قدرات عالية وعقيدة نووية قامت منذ عدة عقود على مواجهة الهجمات النووية «السوفياتية»، ويبدو الموقف النووي الروسي غير مرغوب فيه ومخيب للأمال، خصوصاً على ضوء معاهدة «ستارت 2» وغيرها من الجهود التي تم بذلها للحد من انتشار الأسلحة النووية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فالولايات المتحدة ليست عاجزة عن مواجهة التهديدات النووية من خلال قدراتها على الردع، كما أن سلوك بوتين الحالي يمثل اختباراً لاستعداد الإدارة الأمريكية القادمة للتحرك حال

تعرض موقعها المتقدم على خشبة المسرح الكوني للتحدي.

ومن الواضح أن بوتين يختبر مدى تصميم واشنطن للحفاظ على حلف شمال الأطلسي «ناتو»، والذي قام منذ عدة عقود على استعداد الولايات المتحدة لاستخدام القوة في وجه العدوان وأسهم في بناء أوروبا المستقرة اقتصادياً والحرية سياسياً، واعتمدت الولايات المتحدة على عدد من الحلفاء المستقرين لدعم العمليات الخارجية والتنمية الاقتصادية، وعلى تعزيز النظام الدولي، ويبدو أن بوتين لا يرمي من وراء خلة حلف «ناتو» منح نفسه حرية التصرف في أوروبا فحسب، بل يرغب في هدمه بالكامل لأنه يمثل حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية، وإذا تمكن بوتين من نشر الفوضى في أوروبا من خلال تقويض مصداقية حلف «ناتو» فسيكون لهذا الأمر عواقب مادية ورمزية خطيرة على المؤسسة العسكرية الأمريكية، خاصة وأن الولايات المتحدة قد خصصت موارد عسكرية ضخمة لمواجهة المخاطر والتهديدات الخارجية بناءً على البند الخامس من ميثاق تأسيس الحلف، ولدى خلة هذا الحلف فإنه سيتوجب على الولايات المتحدة نشر قوات كبيرة في أوروبا لصد أي هجوم روسي محتمل على أحد الحلفاء، وقد يتخلى الحلفاء عن الولايات المتحدة التي يمكن أن تخسر دورها القيادي عالمياً ولن تتمكن من مواجهة التهديدات العسكرية في الشرق الأوسط وشرق آسيا وغيرها من المناطق، ويبدو أن بعض القوى العالمية تراقب الطريقة التي سترد بها الإدارة الجديدة على سياسات بوتين بهدف إعادة تقييم قدراتهم التي تمكنهم من إفساد العمليات والنفوذ الأمريكي، فقد أنشأت الصين مناطق محمية من خلال نشر منظومات صاروخية مضادة للطائرات وللسفن، ومن المحتمل أن تستخدم الصين قدرتها لردع الولايات المتحدة التدخل، في حال قررت الصين تهديد حلفاء الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادي.

وفي الوقت نفسه تحاول إيران الحصول على أنظمة جوية وبحرية بمساعدة روسية، ولا بد أنها تراقب النموذج الروسي الذي يوظف منظوماته الجوية لجعل الولايات المتحدة تدعن له في سوريا وفي شرقي المتوسط، وهنالك احتمال كبير أن تصبح إيران والصين أكثر عدائية لتحدي المصالح الأمريكية في حال سمحت إدارة ترامب لبوتين بتوظيف عمليات انتشار عسكري للحصول على تنازلات سياسية، ولذلك فإنه يتعين التصرف حيال استفزازات بوتين بحزم، لتضمن الولايات المتحدة نفوذها ودورها القيادي في مواجهة القوى الأخرى.

والمحت الدراسة إلى أن بوتين يعي جيداً محدودية القدرات الروسية، كما أنه يدرك قدرة الولايات المتحدة على الرد، ويعلم أنه في موقف ضعف نسبي، ولذلك فهو يلجأ للمناورة إدراكاً منه بأنه غير قادر على التفوق، ولذلك فإنه ينبغي على الإدارة الأمريكية الجديدة منع بوتين من توظيف إستراتيجية المناورة واستغلالها كخريطة طريق تستخدمها روسيا وغيرها من الدول لتقويض العمليات والتحالفات الأمريكية، وإذا استغلت الولايات المتحدة موقع قوتها بدلاً من الانكماش في وجه التهديدات الخارجية، فستكون قادرة على الردع دون الحاجة لتقديم مزيد من التنازلات، ولا شك في أن الالتزام بحماية الحلفاء في أوروبا يعتبر المحور الأساسي لردع التوسع الروسي عالمياً، مما يؤكد ضرورة التنسيق مع حلفاء «ناتو» لإعادة تدريب القوات المحلية مما يوحي بالتزام الإدارة الأمريكية بالدفاع عن حلفائها وحماية مصالحها.

إن القيام بإجراءات باكرة وعلى نحو كاف سيقبل من التكاليف السياسية والعسكرية لاحقاً، علماً بأن هذه الإجراءات ليست أحادية؛ إذ إن كل من بريطانيا وألمانيا وكندا سترسل قوات إلى دول البلطيق، وتعمل كل من ليتوانيا ولاتفيا البلطيقيتان على تدارك التقصير بعد انتقادهما لعدم تخصيص 2% من ميزانيتهما للشؤون الدفاعية، وتنشطان في الوقت الحالي لدعم تلك

الجهود، وقد تقدمتا بالتماس لكي يتم التدرج بالوصول الى عتبة إنفاق 2% في غضون 2018 وتقومان الآن بتعزيز وسائلهما الدفاعية على نحو مستقل، أما إستونيا التي حققت متطلبات الانفاق فإنها تمتلك قوات دفاعية قوية يصل تعدادها إلى خمسة وعشرين ألف مقاتل.

وفي مقابل تأكيد دول «ناتو» التزامها بالحلف، يعيد بوتين حساباته بناءً على ردة الفعل الأمريكية، مما يؤكد على أن الولايات المتحدة لن تكسب شيئاً حين تتراجع عن التزاماتها، وأنها ستفقد مصداقيتها كقائد عالمي قادر للدفاع عن مصالحه وعن حلفائه، ولا شك في أن التوقيت مهم، فلدى الولايات المتحدة وحلفائها فرصة لمنع بوتين من القيام بمزيد من التوسع في الشرق الأوسط وفي آسيا، وذلك من خلال توحيد مواقفها، وهناك العديد من الأدوات المتاحة، فقد نقل حلف شمال الأطلسي مؤخراً تركيز عملياته إلى منطقة البحر المتوسط والبحر الأسود، كما أن تركيا طالبت الولايات المتحدة مجدداً بفرض منطقة حظر طيران شمال سوريا، في حين تواصل القوات الأمريكية مناوراتها مع اليابان، ولا شك في أن عرض العضلات الأمريكية سيذكر بوتين بالقدرات المتاحة لدى الولايات المتحدة، وسيزيد من جهوزية واشنطن واستعدادها حال اندلاع الصراع.

وتتوفر لدى الولايات المتحدة العديد من الخيارات غير العسكرية؛ فالعقوبات الاقتصادية قد تمثل حافزاً لكبح العمل العسكري، ولا شك في أن العقوبات الحالية التي فُرضت على روسيا، و القيود الإضافية التي يمكن فرضها، ستمكن الولايات المتحدة من حفظ موقعها العالمي بدلاً من السماح لروسيا للتصرف وكأنها تتمتع بحصانة، ومن الممكن أن تتم المزاوجة بين هذه العقوبات من جهة، وتقديم مبادرات اقتصادية كبيرة من جهة أخرى لتشجيع روسيا على الإذعان للمتطلبات الأمريكية.

ويخلص البحث إلى أن رفع العقوبات عن روسيا دون حصول تغيير في سلوكها، سيدل على انعدام الحزم لدى الولايات المتحدة وسيحرم السياسة الخارجية الأمريكية من ورقة ضغط وأداة حقيقية، فرفع العقوبات دون الحصول على تنازلات حقيقية في القضايا الكبرى مثل القضية الأوكرانية والقضية السورية لن يسهم إلا في تعزيز نزعات بوتين ليفعل ما يريد دون وضع أي اعتبار للنفوذ والمصالح الأمريكية.

كما أكدت الدراسة على ضرورة قيام الولايات المتحدة بمواجهة السلوك الروسي عالمياً، خاصة وأن بوتين يمنح نفسه أحقية للتصرف في المناطق المحيطة بروسيا ويراها مسرحاً للعمليات الروسية، إلا أن هذه المحاور -بالإضافة إلى النطاق الروسي الاقتصادي المحلي- ينبغي التعامل معها كسلسلة من مناطق النفوذ المترابطة التي تضعف قدرة بوتين على تقويض المصالح الوطنية الأمريكية، وينبغي على الولايات المتحدة الحفاظ على حلفائها وتقديم الدعم السياسي والعسكري لهم بهدف المحافظة على مصالحها في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وستكون هذه المهمة حاسمة لأنها تتعلق بالدور القيادي الذي ستلعبه الولايات المتحدة في السنوات القادمة.